75 عاماً
على النكبة

مسار لأجل سيادة اللاجئين الفلسطينيين على مصيرهم

ورقة موقف
أيار/ مايو 2023

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

بعد ٧٥ عاماً على نكبة فلسطين وقيام العصابات الصهيونية بتشريد معظم الفلسطينيين من بيوتهم وعن ممتلكاتهم بفعل المجازر الوحشية وقوة البطش المسلحة، لا يزال غالبية الفلسطينيين يعيشون حياة اللجوء بعيدين عن أراضيهم الأصلية، وأكثر من نصف المجموع الفلسطيني يعيش خارج فلسطين مشتتاً في بلدان العالم المختلفة، فيما عايش عشرات الآلاف منهم خلال العقد الأخير مرارات تهجير جديد اقتلعهم من مخيمات اللجوء، وأعاد تشتيتهم في مناف جديدة حول العالم قتل خلالها من قتل منهم.

ورغم التجربة النضالية والسياسية الغنية التي كرسها الفلسطينيون في كفاحهم من أجل العودة لأراضيهم ودفاعاً عن حقوقهم المسلوبة، فإن الشعب الفلسطيني وخاصة لاجئيه ما زالوا معرضين لسياسة تهميش وإقصاء تتشارك أطراف عدة في تشكيل ملامحها وشروطها، تُغيّبُ صوتهم وتحول دون تمكنهم من تحديد وتقرير مصيرهم أو ممارساتهم، وحقهم في الفعل السياسي والنضالي من خلال تمثيلهم الوطني.

فمنذ اتفاقية أوسلو عام 1993 توطد نظام سياسي فلسطيني شكلت ملامحه هذه الاتفاقية وشروط الدول المهيمنة على النظام الدولي، وشروط

الاحتلال وحلفائه الذين يمثلون الرعاة الأبرز للنظام السياسي الفلسطيني القائم اليوم.

نظام أبرز ملامحه هي إعادة صياغة تعريف للفلسطينيين، تستثني تعريفاً وبشكل صريح الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة عام 1948، فيما أخرج جموع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة وقطاع غزة من بنيته السياسية، ويستمر في حرمانهم من أي فرصة للمشاركة في هذه البنية أو التأثير فيها، بينما يواصل ادعاء تمثيلهم والتحدث باسمهم، دون توكيل، أو انتخاب أو تصويت، وبعيداً عن البرنامج الوطني التحرري الذي اكتسبت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها التاريخية التي مكنتها من ادعاء تمثيل الفلسطينيين في كفاحهم لأجل حقوقهم.

سقوط صيغة التمثيل... بنية لا تشمل اللاجئين

لقد أسقطت المؤسسة السياسية الرسمية الفلسطينية منذ أمد طويل البرنامج التحرري الذي حمل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولم يتم منح هؤلاء اللاجئين الذين بقوا في المنافي والشتات والمخيمات داخل فلسطين وخارجها، فرصة الموافقة أو الرفض على البرنامج الجديد الذي تجاهل

حقوقهم، فالمجلس الوطني الفلسطيني الذي تعينه وتختاره القيادة الرسمية الفلسطينية، جرى عقده في مناسبات عدة لدعم قرارات وتوجهات السلطة والقيادة الفلسطينية الرسمية، دون أي اعتبار لحق جموع الفلسطينيين في الاختيار والتمثيل.

لم تكن الصيغة التي اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية بها تمثيلها المعترف به دولياً للفلسطينيين صيغة انتخابية، ولكن نوعاً من العقد البرامجي بين جموع الفلسطينيين وقيادة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، حظيت بغطاء ودعم من معظم النظام الرسمي العربي، وخاضت نزاعات على تمثيلهم مع بعض النظم والحكومات العربية، أظهرت غالبية الفلسطينيين فيه دعماً لخيار تمثيلهم عبر المنظمة، ولكن هذا الاختيار كان نوعاً من الانحياز لهوية وطنية فلسطينية، وتأكيداً على المنظمة ككيان سياسي يمثل الفلسطينيين، ولكن وبشكل واضح لا يقبل اللبس لم ينتخب الفلسطينيون يوماً قيادة هذه المنظمة، وغالباً لم تخضع لإرادتهم، ومنذ التزامها بشروط المجتمع الدولي صارت تستند بشكل معلن لدعم واعتراف الدول الكبرى بها كممثل للفلسطينيين، بغض النظر عن إرادة عموم الفلسطينيين التي كثيراً ما تباينت

قرارات وتوجهات هذه القيادة مع آرائهم وتوجهاتهم وبالأساس مع حقوقهم.

لم يقتصر هذا التحول الكبير على المساس بحق الفلسطينيين في اختيار قيادتهم، ومن يمثلهم أو يؤثر في مصيرهم، ولكن تم حرمانهم على نحو رئيسي من التأثير في مصيرهم، الذي صارت تتشكل ملامحه بإرادة الدول الراعية للبنية السياسية الفلسطينية الرسمية، ووفقاً لشروط الاحتلال ومتطلباته الأمنية والسياسية.

وخلال العقدين الأخيرين جرى تمزيق مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم في دول الطوق تباعاً، دون أن تجد "بنية التمثيل السياسي الرسمي الفلسطيني" لنفسها دوراً في منع عمليات التهجير وتجريف الوجود الفلسطيني في الشتات، وهنا السؤال لا يتمحور حول القدرة، ولكن حول مقدار المسؤولية والارتباط بين هذه البنية السياسية وبين وجود وحياة من تدعي تمثيلهم حين كانت أرواحهم على المحك.

لقد تأسست في أعقاب "اتفاق أوسلو" صيغة جديدة للتمثيل السياسي عبر بنية السلطة الفلسطينية، بموجب الاتفاق المباشر بين القيادة الفلسطينية

الرسمية والاحتلال، استثنت بشكل تام غالبية الفلسطينيين من حقهم في اختيار ممثليهم، وحصرت حق التصويت لاختيار قيادة السلطة وحكومتها في انتخابات جرت لمرتين فقط طيلة ٣٠ عاماً واقتصرت على الضفة وقطاع غزة.

ومن حيث البنية لا من حيث السياسات فحسب، لا يمكن للبنية الحالية للنظام السياسي الفلسطيني-السلطة-، حتى لو تم إجراء انتخابات لها، أو لأي من مؤسساتها، القيام بتمثيل فعال لإرادة جموع الفلسطينيين، وغالبيتهم من اللاجئين خارج فلسطين المحتلة.

والأخطر أنه عبر عقود تم التأسيس لمسار يخرج كتلاً كاملة من الفلسطينيين من دائرة هذا النظام القائم، فبموجب تعريفه والتزاماته السياسية استثنى فلسطينيو الأرض المحتلة عام 1948، وتم تفكيك مؤسسات منظمة التحرير خارج فلسطين المحتلة، وانفصل النظام السياسي ومركز قراره المتمثل في السلطة الفلسطينية، عن مجموع اللاجئين الفلسطينيين، وابتعد جغرافياً وسياسياً وبرامجياً عنهم، كما عاد ليستثني

فلسطيني قطاع غزة إجرائياً من دوائر هذا النظام السياسي بعد تحول الانقسام السياسي داخل بنية هذه السلطة لانقسام جغرافي.

مسار استعادة السيادة على المصير

لا جدل في أن بنية السلطة الفلسطينية لا تصل كأداة أو جسم لإمكانية تمثيل مجموع الشعب الفلسطيني، فيما منظمة التحرير تم إخضاعها فعلياً لمتطلبات وجود هذه السلطة، وتحولت إلى مجرد عنوان شكلي تستدعيه قيادة السلطة لدعم وجودها ومشروعها متى شاءت، وما المحاولات المستميتة من الأطراف المعارضة داخل هذا النظام، أو على تخومه لرسم سيناريو يقوم على اعتبار انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني صيغة تكفل تمثيل عموم الفلسطينيين إلا مغالطة كبرى طالما أن هذا المجلس لا يمتلك سلطة تذكر على قيادة المنظمة، وأن المنظمة بحد ذاتها ليست إلا ملحقاً هامشياً بنظام مركزه سلطة تُصاغ شروط وجودها وقرارها بإرادة مانحيها والتزاماتها الخارجية.

إن شرعية أي منظومة سياسية أو اجتماعية في تمثيل الفلسطينيين، لا ترتبط بالعمليات الإجرائية الانتخابية أو بهيكليتها، أو حتى بضرورة استعادة

وجودها وصلتها بالمخيمات وتجمعات اللاجئين في الشتات، وفي الأرض المحتلة عام 1948، ولكن أكثر من هذا كله بقدرتها على وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى أرضهم المسلوبة كمركز تتمحور حوله عملية بناء هذه المنظومة، وتتشكل هويتها وبنيتها وممارساتها بموجبه.

إن البناء السياسي الفلسطيني القائم لا يحكم دولة قائمة، لتكون معالجة اختلاله إجرائية، أو تقتصر على عملية انتخابية، بل إن المهمة التأسيسية لأي نظام فلسطيني يجب أن تُكون وضع منهجيات تصحح عملية التهجير والتشريد الصهيوني للشعب الفلسطيني، عبر تشكيل أداة نضالية تربط جموع اللاجئين وترتبط بهم، وتشكل جسرهم للعودة لديارهم واستعادة حقوقهم.

النهج الذي قارب وجود اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم وحقوقهم بصفته ممثلاً أمام المجتمع الدولي وكيان الاحتلال والنظام الرسمي العربي لا يصلح إطلاقاً لإنتاج بنية تمثيل وشراكة حقيقية لهم، تتعلق وتتمحور حول حقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في التأثير في مصيرهم، وأي منظومة لتمثيل الفلسطينيين أياً كانت بنيتها أو سقفها السياسي أو طريقة اختيارها، إذا لم

تحمل برنامجاً حقيقياً لدعم صمود عموم اللاجئين والمهمشين الفلسطينيين وتعزيز قدرتهم على البقاء والعيش الكريم، هي لا تغامر بمصير هؤلاء اللاجئين أو بوجودها فحسب، بل بوجود الفلسطينيين كشعب ذي هوية يناضل في معركة مصير لأجل التحرير والعودة.